فالحكومة فقدت قدرتها على الاستمرار، وكذلك أهليتها وصلاحيتها الاخلاقية والعامة» (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، لاحظ بعض المراقبين ان «الكل يتحدّث عن تقديم موعد الانتخابات، باستثناء شامير. فهذا لا يزال يؤمن بأن هناك فرصة، لا بأس بها، لأن تكمل الحكومة ولايتها وتواصل اداءها لمهامها حتى تشرين الثاني ( نوفمبر ) المقبل» (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٩٢). وقال وزراء شاركوا في المشاورات الاولية التي أجراها شامير انه تولّد لديهم انطباع انه «لن يقدم استقالته؛ لأن ليس هناك ما يدعو الى العجلة. وهو لديه ما يكفي من الوقت». وقال مدير مكتبه، يوسي احيمئير: «الحكومة في أزمة، ولكن، كما يبدو الوضع، الآن، بامكانها ان تواصل أداء مهامها. يجب ايجاد مخرج وهذا ما يفعله رئيس الحكومة» (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد القوى السياسية في الائتلاف والمعارضة، تباينت ردود الفعل على الأزمة الحكومية. ففي الليكود، على سبيل المثال، لم يتخذ موقف واضح ومحدّد من موضوع تقديم موعد الانتخابات. وبرز في أقوال رئيس الحكومة، في جلسة المشاورات التي أجراها مع وزراء الليكود انه يفضل، أولاً، اسقاط الاقتراحات التي قدّمتها احزاب المعارضة لحجب الثقة عن الحكومة، ومن ثمّ بدء حوار مع حزب «العمل» وبقية الاحزاب الاخرى للاتفاق على موعد للانتخابات المبكرة (**دافار**، ٢٠/١/١٩٩٢).

في المقابل، برزت معارضة لفكرة تقديم موعد الانتخابات من جانب الوزيرين دافيد ليفي واريئيل شارون لاعتبارات مختلفة. فبينما أكد ليفي ان تقديم موعد الانتخابات قد يلحق الضرر بعملية السلام، قال شارون ان تقديم موعد الانتخابات لا يضمن، بالضرورة، انتصار الليكود في الانتخابات المقبلة (**المصدر نفسه**). وبدا واضحاً ان شارون يدفع في اتجاه التوصّل الى حل ما للخلاف مع كتل اليمين الصغيرة، حيث سبق له واقترح صيغة تمكّن من استمرار الحكومة حتى نهاية ولايتها، تقوم على مواصلة المفاوضات السياسية، من ناحية، وفي المقابل احلال السيادة الاسرائيلية على المناطق المأهولة باليهود في «يهودا والسامرة وغزة»، على ان تحتفظ اسرائيل، بالنسبة الى المناطق التي ستمنح حكماً ذاتياً للسكان، بحقها في المطالبة بالسيادة على تلك المناطق في مرحلة لاحقة (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١/١٩٩٢).

أمّا بقية كتل الائتلاف، فأكد بعضها رفضه لاقامة حكومة وحدة وطنية؛ وبعضها الآخر أعلن انه لن يشترك في حكومة ضيّقة القاعدة مع حزب «العمل»، اذا سقطت الحكومة في اقتراع على حجب الثقة. وقال السكرتير السياسي لحزب المفدال، شاؤول يهلوم، ان حركتي هتحياه ومولديت ارتكبتا خطأ شنيعاً. فبانسحابهما ـ على حدّ قوله ـ أكدا ان حكومة يمينية «لا تستطيع ان تقود العملية السياسية الى السلام». وحذّر يهلوم من انه اذا قامت، بعد الانتخابات، حكومة وحدة وطنية، «فان مشروع الحكم الذاتي سيكون أسوأ بكثير ممّا هو عليه الآن» (**معاريف**، ١٦/١/١٩٩٢).

على جبهة احزاب المعارضة (حزب «العمل» والاحزاب الراديكالية واليسارية) تميّز حزب «العمل» بالاعلان انه يفضل، أولاً، اسقاط الحكومة في عملية تصويت على الثقة، قبل البدء بتنسيق الموقف مع الليكود لتقديم موعد الانتخابات (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١/١٩٩٢). أمّا احزاب راتس ومبام وشينوي، فاتّسم موقفها الاولي بالطابع الانتظاري، من منطلق رفضها لمحاولات احزاب اليمين المتطرّف، «نسف عملية السلام وهي في بدايتها»، كما جاء في بيان أصدرته حركة شينوي. أمّا حزب مبام، فأصدر بياناً جاء فيه ان سكرتارية الحزب، التي بحثت في الاحداث السياسية، قرّرت درس موقفها من تقديم موعد الانتخابات، حسب التطوّرات في الايام القليلة المقبلة. كذلك سيتقرّر موقف مبام بناء على امكان استئناف المرحلة الحالية من عملية السلام. وقالت رئيس حركة راتس عضو الكنيست، شولاميت الوني، ان الادارة الموسّعة للحركة ستبحث في الوضع الجديد. وعلى حدّ قولها، فالحركة على استعداد لخوض انتخابات مبكرة. لكن الاعتبار المركزي لديها هو كيف وهل لا يزال من الممكن التقدّم في عملية السلام، برئاسة هذه الحكومة؟ (**المصدر نفسه**).

وفي تطوّر لاحق، وبعد ان اصبحت استقالة الوزيرين، نئمان وزئيفي، سارية المفعول (قدم الوزيران كتابي استقالتهما في جلسة الحكومة